

قضية

تزوير فاضح في بيانات المالية العامة

وزارة المال تتعمّد إغفال فوائض الاتصالات في احتساب الإيرادات الإجمالية

الإيرادات الإجمالية، إذ إنّ هذه الفوائض ستدخل في حساب هذه الإيرادات في مطلق الأحوال في نهاية هذا العام، وذلك بعد تسوية حقوق البلديات وحسم النفقات القانونية لوزارة الاتصالات، وتحويل الفائض كإيراد إلى الموازنة، والمعروف أيضاً أنّ تسديد ديون البلديات على وزارة الاتصالات لن يغيّر في الصورة إطلاقاً، إذ إنّ تسديد الديون لا يحسب ضمن النفقات، وبالتالي ستسجل وزارة المال تراجعاً في العجز الإجمالي وارتفاعاً هاملاً في الفائض الأولي.

وكان نحاس قد أشار بعد لقاء عقده مع اللجنة المسماة من الهيئات الاقتصادية لمناقشة الإجراءات الضريبية في مشروع موازنة السنة 2011، إلى إغفال وزارة المال، في سياق مقارنة نتائج عام 2010 مع الأعوام السابقة، الفوائض الناتجة من قطاع الاتصالات، التي تقارب ملياً ونصف مليار دولار، وهي عائدات ومحقة لا يغيّر في حقيقتها أبداً كونها تقع ضمن موازنة ملحقة، وكون قسم كبير منها يعود قانوناً لتسديد دين قائم على الوزارة لمصلحة البلديات.

(الأخبار)

يبدو أن وزارة المال تحاول استغلال هذه الصورة لتبرير الكثير من الأمور الخاطئة التي تصرّ على عدم معالجتها، فالواقع الفعلي يفيد أن الإيرادات الإجمالية بلغت حتى تشرين الأول نحو 12 ألفاً و204 ملياراً ليرة، أي إنّ العجز الإجمالي تراجع فعلياً إلى 1995 مليار ليرة، ولم يرتفع إلى 3637 ملياراً كما تدعي الوزارة في بيانها.

وتتذرع وزارة المال بأن وزارة الاتصالات لم تحوّل إليها هذا العام سوى 331 مليار ليرة، مقارنة بـ1656 ملياراً في الفترة نفسها من العام الماضي، وتسجل في بياناتها تراجعاً في إيرادات الاتصالات بنسبة 80 في المئة، وهو ما يُعدّ تزويراً موصوفاً، إذ إنّ عدم تحويل فوائض قطاع الاتصالات إلى وزارة المال لا يعني إطلاقاً أنّ هذه الفوائض لم تتحقق، كما لا يعني أنها لم تدخل إلى حساب الخزينة العامة، وبالتالي لا يوجد أي مبرر لإغفالها كما لو أنها غير موجودة.

والمعروف أن لا رابط محاسبي بين قرار وزير الاتصالات شربل نحاس حفظ حقوق البلديات بعائداتها من الهاتف الخليوي منذ انطلاقه حتى اليوم، واحتساب فوائض الاتصالات في

تراكمت في حساب الخزينة العامة لدى مصرف لبنان فوائض مالية كبيرة حققها قطاع الاتصالات منذ بداية هذا العام حتى نهاية تشرين الأول، وبحسب معلومات «الأخبار» بلغت قيمة هذه الفوائض المترخمة نحو 814 مليون دولار و12 مليون يورو و535 مليار ليرة، أي ما مجموعه 1785 ملياراً و877 مليون ليرة، إلا أن وزارة المال تتعمّد إغفال هذه المبالغ في الإيرادات الإجمالية المحققة التي تعلنها في بياناتها الشهرية، التي تلخص فيها وضعيتها المالية العامة.

فقد ورد في بيان الوزارة الأخير عن نتائج شهر تشرين الأول الماضي أن إيرادات الموازنة والخزينة بلغت نحو 10 آلاف و418 مليار ليرة، أي بانخفاض قدره 302 مليار ليرة مقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. فيما نفقات الموازنة والخزينة بلغت نحو 14 ألفاً و199 مليار ليرة، أي بانخفاض قدره 158 مليار ليرة. وهذا ما أسهم في زيادة العجز الإجمالي بقيمة 145 مليار ليرة، من نحو 3 آلاف و637 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي إلى 3 آلاف و781 مليار ليرة في الفترة نفسها من هذا العام.



الماساة الحقيقية هي في مؤسسة مياه البقاع، التي تضم 886 عاملاً، بينهم 235 عاملاً ضمن الملاك



ويقول جعفر إن هناك تأخيراً في صرف رواتب العمال وأجورهم، والبعض منهم لم يحصلوا على راتبهم منذ عام 1996، كذلك لا يتمتع العمال بمنح التعليم التي تتأخر بدورها، ولم يحصلوا على فروق التصنيف لعامي 2006 و2009، كما أن نظام الطبابة والاستشفاء لم يطبق عليهم حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، لم تدفع إدارة المؤسسة مكافآت الأجراء منذ عام 2005 حتى 30 تشرين الأول 2006، مشيراً إلى أنه يوم أول من أمس عُلقت النقابة اعتصامها بعد اتصال من وزارة الطاقة التي طلبت موعداً مع النقابة لبحث المطالب، لافتاً إلى أنه سيجري انتظار نتائج الاجتماع، وعلى ضوءها سيحدد ما إذا كانت النقابة ستعود إلى التحرك أو ستتحقق مطالبها.

أما نقابة عمال مؤسسة مياه لبنان الجنوبي فتنتظر انتهاء فترة الأعياد المقبلة لمواصلة تحركاتها. ومطالبها، وفق قاسم غبريس، عديدة، ومنها أنه اتخذ قرار لإفادة الموظفين بعد نهاية الخدمة من الطبابة والاستشفاء، ولكن لم يتم التعاقد مع المستشفيات، وكما أنه لم يطبق النظام الذي يشير إلى ترفيع الموظفين درجة كل ثلاث سنوات منذ عام 2006، فيما الإدارة لم تقدم للموظفين منذ 7 سنوات الثياب الشتوية للعمل، ولم يحصل العمال على فروق سلسلة الرتب والرواتب. وبلغت غبريس إلى أن عدد العمال في مصالح الجنوب والنبطية 700 عاملاً، بينهم 240 ضمن الملاك. أما ما بقي فهم عمال غب الطلب عن طريق المتعهد ومتعاقدون بتشغيل محطات ضخ المياه.



حلّت حرب تموز فلم ينجز المشروع، وتلقت النقابة وعوداً من الرؤساء والمعينين بتعميد مهلة إنجاز المشروع، ولكن ذلك لم يحصل ولم تستكمل تسوية الأوضاع الوظيفية، ويرى بشعلان أن «الجميع يتحدثون عن مراكز شاغرة في مؤسسات المياه، لكن يبدو أن هناك نية في إبقاء الوضع كذلك، إذ إن الدولة تتحارب على قانون العمل لإبقاء العمال المياومين من دون الحصول على حقوقهم في الضمان والدخول إلى الملاك، إضافة إلى إهانة عمال المؤسسات الداخلين في الملاك عبر عدم تحقيق مطالبهم المحقة. الماساة الحقيقية هي في مؤسسة مياه البقاع التي تضم 886 عاملاً، بينهم 235 عاملاً فقط ضمن الملاك. ويشرح رئيس نقابة العمال في مؤسسة مياه البقاع حسن جعفر أنه منذ عام 2005 والنقابة تتحرك وليس هناك من يسمع، مشيراً إلى أن مشكلة عمال البقاع لا تحل إلا بتدخل شخصي من وزير الطاقة.

متابعة

الصفدي: إلغاء هوامش الأرباح التجارية مستحيل

التجارية وشكواها للوصول إلى ما يحقق المصلحة الاقتصادية للجميع. بعد ذلك، بدأ ممثلو الجمعيات التجارية المشاركة في اللقاء بعرض مكامن الشكوى من مرسوم هوامش الأرباح، فبدأوا الواحد بعد الآخر يدلون بدلهم في تعظيم القلق والخوف من هذا المرسوم «الذي أقر منذ 40 سنة» ويستعمله كل الوزراء «لتخويف التجار»، فيما مفاهيم التجارة «تغيّرت اليوم»، لا بل ذهب بعضهم باتجاه إقناع الوزير بأن «أجواء المنافسة في لبنان قوية جداً، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتقييد التجار بمرسوم كهذا»... وتوالى الكلام (الذي يدمي الأعين)، مشيراً إلى أن بعض التجار يخسرون بسبب المرسوم (!) أيضاً بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض الأصناف، فضلاً عن أن استيراد بعضها يتعلق ببورصات عالمية.

مع انتهاء مداخلات ممثلي الجمعيات التجارية، غمّن الصفدي من قناة الدعم السياسي الذي يحصل عليه التجار، إذ عمد إلى تذكيرهم بأنهم كانوا قد أقدموا في الفترة السابقة، أي خلال بداية توليه مهام الوزارة، على الاعتراض على مرسوم تحديد هوامش الأرباح التجارية أمام مجلس الشورى الدولة، وقد تمكنوا من تعطيله باستصدار قرار يوقف العمل به بذريعة أن «التنفيذ قد يلحق بالمستدعي ضرراً بالغا»، وهذا يعني أنه كان بإمكانهم تكرار هذه الخطوة لو كانت نتائجها مضمونة مثل المرة السابقة، إذ إن إعادة العمل بالمرسوم استندت هذه المرة إلى قرار من مجلس شورى الدولة! ثم دخل الصفدي في النقاش التفصيلي، وأكد أمام ممثلي الجمعيات استحالة إلغاء المرسوم بوصفه أداة وحيدة لمكافحة غلاء الأسعار وفتتان السوق، غير أنه أعرب عن استعداده للإلغاء في حال إقرار مشروع قانون المنافسة النائم في مجلس النواب منذ فترة طويلة، علماً بأن ما أدلى به التجار عن خسائر لحقت بهم، هو أمر لا يتعارض مع طبيعة المرسوم الذي يحدّد نسب الأرباح، وبالتالي أين المشكلة منه؟ كذلك فإن عدد المحاضر المسطرة بحق تجار خلال 25 يوماً على صدور المرسوم، بلغ 11 محضراً، ما يوحي بوجود تساهل من قبل الوزارة، وبالتالي لماذا الإبقاء بأن هناك ضغطاً على التجار؟

(الأخبار)

مع مصالحتها، إلا أن الصفدي ربط هذه الخطوة بإقرار قانون المنافسة. حضر اللقاء مع الصفدي نائب رئيس غرفة التجارة محمد مع، وأمين المال نبيل فهد، ونائب رئيس جمعية تجار بيروت جهاد التتير، ورؤساء وأعضاء جمعيات مستوردي المواد الغذائية، وأصحاب الصناعات الغذائية، ومستوردي اللحوم والأسماك المبرّدة وتجار مال القبان. وأعلن مع في بداية اللقاء أن الصفدي يرغب في التحاور والاستماع إلى الجمعيات

«مرسوم تحديد هوامش الأرباح هو الآلية الوحيدة الموجودة حالياً التي تمكن وزارة الاقتصاد من حماية المواطن، في ظل غياب قانون المنافسة، وإلغاؤه هو أمر مستحيل»، هكذا اختصر وزير الاقتصاد والتجارة، محمد الصفدي، الطريق على ممثلي الجمعيات التجارية الذين التقاهم أمس بدعوة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة في مقرّ الغرفة. فهذه الجمعيات كانت تسعى إلى إلغاء المرسوم، أو تعديله ليتناسب



الإذاعة صوت لبنان

الإذاعة

93.3 FM

Dbayeh

T: 04-545352

www.vdl.com.lb

باختصار

اختلالات عميقة في سوق العمل

وفقاً لوزير الاتصالات شربل نحاس، فبين عامي 1996 و2004 «كانت النسبة الصافية للمغادرين من الفئات الشابة مرتفعة»، وبحسب بعض الإحصاءات «يتبين أنه في مختلف الاختصاصات، ولا سيما الاختصاصات العلمية، تفوق نسبة المغادرين الثلاثين، بل تبلغ الثلاثة أرباع».

وقال نحاس في افتتاح «المعرض التوجيهي الثالث» بعنوان «مهنة بالاتجاه الصحيح» في قصر الأونيسكو أمس، إنّ هذا الوضع يرتب نتائج ظاهرة للعيان، إذ يجعل مستويات الدخل التي يطمح إليها اللبنانيون غير مرتبطة بالقدرات الإنتاجية المحلية، وينتج من ذلك أن الجامعات تسير باتجاه التكيف مع بنية الطلب، الناتجة من الارتباط الحاسم بالسوق الخارجية للعمل، وأشار إلى أنّ لبنان «ينتج من المتعلمين في المستوى الجامعي أكثر بكثير مما تستدعيه بنية الإنتاج».

العمل في مرفأ طرابلس شارف على الانتهاء

الكلام لوزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، خلال لقائه رئيس الحكومة الأسبق نجيب ميقاتي في المدينة الشماليّة أمس. وأوضح العريضي أنّ كل شيء بات متوافراً للمشروع، «وبدأنا التفكير في المرحلة التالية، أي مرحلة التجهيز والتشغيل، ثم مشروع التوسيع الكامل». وأشار إلى مشروع قصر العدل، موضحاً أنّ المال المطلوب له «متوافر والعمل في تقدّم، وسننتهي منه في الفترة المحددة». كما جرى تأمين المال اللازم لمشروع محطة التسفير، التي «سيعاود العمل في بناء منشآتها خلال أيام».

(الأخبار، وطنيّة)